

التقرير
الاستراتيجي

النظام العربي والإقليمي: اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية



(2016-2015)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation



النظام العربي والإقليمي:
اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية

(2016-2015)

النظام العربي والإقليمي:
اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية
(2016-2015)



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation



النظام العربي والإقليمي: اللا عبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية (2015-2016)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمق بإشراف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب. إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كُتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: حسام مطر

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: آب ٢٠١٧

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانترزي وورلد - بناية الورود - الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

P.o.Box: 24 /47 Baabda 10172010

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

ثبت المحتويات

- 7 المقدمة / عبد الحليم فضل الله
- 11 المدخل / حسام مطر
- 19 جيوبوليتيك الأدوار الوازنة في غرب آسيا والعالم العربي
جمال واكيم
- 31 مصر في سياق الفوضى الإقليمية/ جمال واكيم
- 33 ماذا تعني عودة تركيا وإيران إلى حضن المشرق الإسلامي؟
سعد محيو
- 47 العراق وثمان الاستقرار الإقليمي المفقود/ياسر عبد الحسين
- 55 «العثمانية القديمة» ... تركيا في نظام إقليمي قيد التشكُّل
محمد عبدالقادر خليل
- 74 رؤية حزب الله للعلاقات العربية الإيرانية/النائب محمد رعد
- 77 أفق الحرب والتسوية السياسية في اليمن
فيصل جلول
- 89 المقاربة الإسرائيلية للتحويلات الإقليمية في الشرق الأوسط
أكرم عطاالله ويحيى أبو عودة
- 103 الانتفاضة الشعبية الفلسطينية: بداية مسار ثوري؟
منير شفيق
- 113 العمق الإفريقي ودوره في إعادة بناء النظام الإقليمي
موديبو دانيون
- 123 بلدان المغرب العربي في مواجهة تداعيات الاضطرابات العربية
جابر القفصي
- 148 الاتفاق النووي بين إيران والمجموعة الدولية/ حسن بهشتي بور

- 153 روسيا في غرب آسيا والعالم العربي: معبر نحو النظام الدولي
وسيم قلعية
- 166 روسيا وأميركا في المنطقة: «حدود التوافق والاختلاف» / يوست هلترمان
- 171 «مبادرة الحزام والطريق» أهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية الجديدة
رضوان جمول
- 181 صعود تنظيم داعش وانحداره مقارنة بديلة: تناسل الأطياف السلفية
خالد عايد
- 197 هل فشل الإسلام السياسي حقاً؟ / راشد الغنوشي
- 201 الإخوان المسلمون في مصر: زمن الأسئلة الصعبة
علي الرجال
- 217 المؤسسة الوهابية وهاجس تحولات العرش السعودي / المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
- 223 ملف التقرير / مساهمات إستشرافية حول النظام الإقليمي الناشئ
- 225 المقاومة والشراكة ضرورة الاستقلال والاستقرار
السيد إبراهيم أمين السيد
- 229 التحولات في الشرق الأوسط
عدنان منصور
- 235 مستقبل الشرق الأوسط: تفاؤل يجب أن يبقى ممزوجاً بالحدذر الشديد
جورج قرم
- 239 تحولات البيئة الإقليمية في غرب آسيا، شمال أفريقيا
ديغانغ صان
- 241 مستقبل النظام الإقليمي ودور القوى الإقليمية الرئيسية في إعادة بنائه / عبد الحليم فضل الله
- 247 في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط: التحولات والإشارات والتنبيهات
عقيل سعيد محفوظ
- 251 العصر الروسي في الشرق الأوسط!
مصطفى اللباد
- 255 تحولات في الجغرافيا السياسية الإقليمية
قاسم عز الدين

ماذا تعني عودة تركيا وإيران إلى حضن المشرق الإسلامي؟

سعد محيو

باحث لبناني في الشؤون الشرق
أوسطية

المقدمة

الإسلامية الإيرانية في العام 1979 وصعود حزب العدالة والتنمية التركي إلى السلطة في العام 2002، قد تكون بحق التحوّلات الأضخم والأكثر تأثيراً على مصير ومسار الحضارة الإسلامية منذ نيف وألف عام. علاوة على ذلك، ستكون ثمة حاجة من الآن فصاعداً إلى إدماج القضية الكردية في متن أي تحليلات مستقبلية حول النظام الإقليمي المشرقي، بسبب الجهود الضخمة التي يبذلها الغرب هذه الأيام لتحويل هذه القضية إلى ورقة استراتيجية كبرى في يده لضرب أي جهد توحيدي مشرقي، حضاري واستراتيجي. وهذا ما سنتطرق إليه في أبحاث لاحقة.

أولاً: تحولات تركيا وإيران

الحقيقة الكبرى التي برزت خلال العقود القليلة الماضية هي العودة القوية لكل من إيران وتركيا إلى ساحة الفعل المشرقي والحضاري الإسلامي، بعد غياب قسري خارجي وتمزق حضاري داخلي مديد: إيران منذ انتصار

أي استطلاع للنظام الإقليمي العتيد في المشرق المتوسطي الإسلامي يجب أن يتطرق أولاً وأساساً إلى التطورات في "المثلث الذهبي الاستراتيجي" (مصر وإيران وتركيا) الذي لطالما شكّل ماضي وتاريخ وتراث هذا المشرق منذ نيف وخمسة آلاف سنة، وبمقدوره وحده الآن أن يحدد مصير هذا النظام في القرن الواحد والعشرين إيجاباً (إذا ما توصل أضلاعه الثلاثة إلى وفاق تاريخي جديد) أو سلباً إذا ما واصلت هذه الأطراف الغرق في ما يشبه أتون حرب الثلاثين عاماً الطائفية- الجيوسياسية الأوروبية في القرن السابع عشر، والتي أبادت نصف سكان القارة العجوز.

سنتطرق في هذه العجالة إلى التطورات في ضلعي هذا المثلث، تركيا وإيران، لسببين: الأول، أن الضلع الثالث، مصر، يمر هذه الأيام في مرحلة انتقالية دقيقة لا تزال معالمها وآفاقها غارقة في لجج الغموض، ما حدّ كثيراً من دورها الإقليمي الكبير والتقليدي. والثاني، لأن التطورات الأخيرة في تركيا وإيران منذ انتصار الثورة

لأن الأمة العربية نفسها وُلدت وتبلورت أساساً على يد هذا العمق.

ثانياً، عنت العودة التاريخية اعترافاً ضمناً بأن تجارب تركيا وإيران الخاصة، الآن وبالأمس، أكدت لهما أنهما لن تستطيعا منفردتين، مهما بذلتا من جهود، أن تجدا موقعاً لهما تحت شمس الساحة الدولية، من دون تشكيل كتلة تاريخية موحدة بينهما ومع العرب والأكراد، أو على الأقل من دون تحقيق استقرار يقود إلى التعاون مع بعضهما البعض. وهذه الحقيقة برزت حتى قبل أن تُرَسَّخ العولمة سيطرتها على العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، فما بالك الآن وقد أسقطت هذه العولمة أي فرصة أمام أية دولة كي تمارس بمفردها سيادة واستقلالاً ما بمعزل عن الاقتصاد العالمي؟

ثم إن هذه العودة، أخيراً، ستوضح لكل شعوب المشرق عما قريب، وربما قريباً جداً، بأن ثمة خياراً من إثنين لا ثالث لهما أمامها: إما إقامة منظومة تعاون وسلام دائم بينها في إطار نظام إقليمي مشرقى جديد، أو الانخراط في حروب دائمة (بـ"إشراف" القوى الدولية). أي: إما السباحة معاً، أو الغرق معاً.

وثمة نقطة ثانية لا تقل أهمية البتة: تركيا وإيران العائدتان إلى المنطقة وإلى عمقها الثقافي- الاستراتيجي، تختبران معاً، وإن كلاً في طريق، مفارقة مدهشة في داخل الحضارة الإسلامية: تركيا التي كانت غارقة حتى الشمال في علمانيته الأتاتورية تعيد اكتشاف الإسلام، وتبحث عن حل وسط بينه وبين هذه العلمانية في إطار ديمقراطي. وإيران الغارقة في إسلاميتها بعد انتصار ثورتها، تداعب العديد من الأفكار الحداثوية (في شكلها الديمقراطي السياسي) وتبحث عن تسوية ما معها.

الثورة الإسلامية في العام 1979، وتركيا منذ ثمانينيات توركوت أوزال¹ وبعده حقبة حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الأربكانية الإسلامية بدءاً من العام 2002. هذا إضافة إلى استئناف الإسلام لبعض أدواره كعنصر فاعل على الساحة الدولية. هذه العودة التاريخية تضمنت معاني وأبعاداً بالغة الأهمية:

فهي تعني، أولاً، أن كل الأحاديث التي انطلقت في هذين البلدين غداة الحرب العالمية الأولى عن الانتصار النهائي لمفهوم الدولة- الأمة (على النمط الوستفالي الأوروبي) المستند إلى القومية ذات النزعة الفارسية ما قبل الإسلام، أو القومية الطورانية في تركيا، لم تكن دقيقة البتة. لا العمق الحضاري الإسلامي سمح بمثل هذا الانتصار النهائي، على حساب وحدة الإقليم المشرقي الجيو- ثقافية والحضارية، ولا قبلت به تركيبة إيران وتركيا نفسيهما، المتطلعتين دائماً وأبداً أمبراطورياً إلى ما وراء حدودهما الوطنية.

وهنا قد يكون من الضروري الإشارة إلى أنه حتى لو نجحت القوى القومية العربية (من ناصرية إلى بعثية) في إقامة الدولة- الأمة العربية الواحدة، كما فعلت تركيا وإيران بعد اتفاقية قصر شيرين في العام 1639، فإنها هي أيضاً لم تكن لتتمكن من إسقاط عمقها الحضاري التاريخي، وربما بشكل أعنف من الأتراك والإيرانيين،

ثمة حاجة من
الآن فصاعداً إلى
إدماج القضية
الكردية في
متن أي تحليلات
مستقبلية حول
النظام الإقليمي
المشرقي

1 - تورغوت أوزال هو الرئيس الثامن لتركيا حيث تولى رئاستها من 9 نوفمبر 1989 حتى تاريخ وفاته في 17 أبريل 1993، وكان قبلها قد تولى رئاسة الوزراء بالفترة من 13 ديسمبر 1983 إلى 31 أكتوبر 1989.

ثانياً: لماذا وكيف نشأت هذه المفارقة؟

هذا السؤال قد يجعلنا نقارب أحد المفاتيح الرئيسية لمحاولة فهم طبيعة التمخّصات التي تمر بها منطقة المشرق الإسلامي منذ قرنين حتى الآن. وهي تمخّصات كانت حتى الآن أشبه بالغز. ويقودنا هذا المفتاح إلى الآتي: تطوّر المشرق الإسلامي لم يسر على الطريق نفسه الذي سار فيه تطوّر الغرب المسيحي. فبدلاً من الصراع التناقضي الذي وقع بين الأصالة والحداثة، أو بين الدين والحداثة، وحُسم لصالح الحداثة والعلمانية في الغرب، يدور الصراع في الشرق حول كيفية التوفيق بين هذين القطبين.

هنا قد يقال إن التجربة التركية والإيرانية لم تسترسلا كثيراً في مثل هذه المحاولات التوفيقية، وأن العكس هو الصحيح، حيث حاول المتطرفون الكماليون في تركيا اجتثاث الإسلام نفسه لصالح الحداثة، فيما حاول المحافظون الإسلاميون في إيران تقييد الحداثة لصالح الإسلام وهذه مقولة غير دقيقة.

إذ إن الكماليين، على تطرفهم العلماني، لم يعلنوا مرة الحرب الإلحادية على الإسلام (كما حدث في روسيا السوفياتية وحتى في بعض أوروبا الغربية ضد المسيحية)، بل ظلوا يتمسكون بالادعاء بأن علمانيتهم تُحرر في الواقع الإسلام من أدران السياسة والمصالح. كما أنهم أداروا بأنفسهم المؤسسات والهيئات الدينية الإسلامية، واعتمدوا على الأغلبية المسلمة في بناء صرح دولتهم الجديدة.

وكذا الأمر بالنسبة إلى المحافظين الإيرانيين. إذ على رغم نزعتهم الإيديولوجية الإسلامية الفاقعة قبلوا الكثير من التوجهات الحداثوية، من نوع الانتخابات الديمقراطية،

والصيغة البرلمانية، والدستور الوضعي وغيرها. والأهم من هذا وذاك أن كلاً من تركيا وإيران تبحتان بنهم الآن عما يمكن أن يكون حلاً وسطاً بين الإسلام والحداثة، ليس فقط في مضمار الهوية والأبعاد الحضارية، بل أيضاً في مجالات السياسة والعمل السياسي.

وهذه ظاهرة حضارية - تاريخية لا يمكن تفسيرها إلا بعوامل حضارية تاريخية مثلها، قوامها أن الحضارة الإسلامية بزمتها كانت منذ بداياتها الأولى حضارة توحيدية وتوليفية تقوم على "خير الأمور الوسط"، وتبحث دوماً عن صيغ التعايش والمصالحة بين عناصر قد تبدو متناقضة في الشكل، لكنها متّحدة في الجوهر. وهكذا، فمن الفارابي وابن سينا وابن رشد، في محاولاتهم التوفيقية بين الشريعة والفلسفة، إلى جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعلي عبد الرزاق وعلي شريعتي، في جهودهم لمصالحة الإسلام مع الحداثة الغربية، ثمة خيط رفيع يربط بينهم جميعاً: اكتشاف الوحدة في التنوع، والفلسفة والعلم في الدين، والحداثة في الأصالة.

وهذا منحى مفقود تقريباً في الغرب، ويكاد يُفقد نسبياً الآن في الشرق الأقصى. وحده المشرق المتوسطي الإسلامي يواصل الآن البحث عن التناغم في التناقض، وعن التوازن في الخلل. وعلى رغم مرارة وآلام مثل هذا المخاض الذي يبدو أحياناً عسيراً إلا أنه قد يكون أروع وأجمل ما يجري حالياً على الساحة العالمية بزمتها. فعالم مادي من دون روح، صحراء جدد، ونزعة علمية من دون أخلاق وقيم وصفة لكارثة فرانكشتاين وبيئية مُحققة. ولذا قد لا يكون تعبير المفارقة دقيقاً حين الحديث عن تمخّصات تركيا وإيران. الأصح أن يقال إنهما يحاولان التحدّث (من حداثة) علمياً بأصالة الروح، والتأصّل روحياً بحداثة المادة.

تجسدت بالإمام آية الله روح الله الخميني. لكن الدستور، وفترة حكم الخميني والعملية السياسية منذ رحيله، أظهرت أن المجال السياسي هو المسيطر.

← وهذا التسييس، الذي ترافق (والكلام لا يزال لروا) مع صبغة إيرانية أو "فرسنة" (من فارس) الشيعية الأهمية العابرة للقوميات، يؤدي الآن، كأمر واقع، إلى شكل من أشكال العلمانية في إيران على رغم إسلاميتها الفاقعة.

في إطار هذا التحليل، لا يتصارع الإصلاحيون والمحافظون في الواقع على دينية أو لا دينية النظام الإسلامي الإيراني، إذ أن هذه مسألة "شكلية" محسومة، بل على مدى حدثه. وهذا الصراع يتمحور الآن حول دور كل من الدولة الحديثة، مُجسدة بمواقع الرئاسة والبرلمان والحكومة وهي الهيئات التي تستمد سلطتها من الشعب، وولاية الفقيه المتصلة سلطتها الاعتبارية بالإرادة الإلهية. وهذا ما يجعل الصورة الراهنة في جوهرها سباقاً بين صيغتين: إحداهما حديثة، والأخرى غير حديثة.

في موازاة تحرك إيران الدينية نحو الحداثة نشهد مع تركيا تحركاً معاكساً: من العلمانية إلى الدين. وهذا التطور لم يحدث بين ليلة وضحاها في بلاد الأناضول، بل هو كان حصيلة تجارب مريرة مع الأوروبيين على مدى العقود الأربعة الماضية. فمنذ العام 1963 حين وقّع أول اتفاق شراكة بين تركيا وأوروبا، وحتى العام 1987، حين تقدمت أنقرة رسمياً بطلب العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، كانت النخبة التركية تتجنب الاستنتاج بأن أوروبا ترفضها لأسباب ثقافية وحضارية. أي لأن أوروبا مسيحية و تركيا مسلمة.

وهكذا فإن أكبر خطأ قد يرتكبه أي تحليل للوضع الإيراني والتركي هو محاولة مقارنة الأحداث الراهنة من الزاوية الاستشرافية التي لطالما حذر منها إدوارد سعيد. إذ إن مثل هذا التحليل سيقود إلى المخرجات المضللة الآتية: الرئيس الإيراني المنتخب شعبياً والمعتبر إصلاحياً وتحديثياً (بالمعنى الغربي)، يخوض معركة حياة أو موت مع ولي الفقيه المحافظ والتقليدي (بالمعنى الغربي أيضاً).

وبالمثل، جهود التيار الإسلامي

لإقرار الدستور الجديد في تركيا مكان الدستور الأتاتوركي سيعني نهاية التجربة التحديثية الكمالية في تركيا. وهذه كلها مخرجات مُضللة لأن أي رئيس إيراني، على إصلاحيته، ليس تحديثياً يريد إقامة حدثه على رفاة الإسلام، (كما حدث في الغرب بين العلمانية والمسيحية)؛ ولأن ولي الفقيه، على إسلاميته، ليس تقليدياً يرفض الحداثة جملة وتفصيلاً. وفي تركيا لن يؤدي الدستور الجديد إلى طي صفحة التجربة الكمالية تماماً. الحقيقة تكمن في مكان آخر.

وحده أوليفيه روا، مدير مؤسسة الأبحاث في المركز الوطني للدراسات العلمية في باريس، تمكن في الغرب من الاقتراب كثيراً من حقيقة هذه اللحظة. إذ كتب، في "ميدل إيست جورنال"² حول التجربة الإيرانية ما خلاصته:

← الثورة الإسلامية الإيرانية قامت منذ بدايتها المبكرة على أساس شرعية مزدوجة سياسية ودينية،

تركيا وإيران
تختبران معاً، وإن
كلٌ في طريق،
مفارقة مدهشة
في داخل الحضارة
الإسلامية

أن على أوروبا أن تعترف بأن جذورها الحضارية إغريقية ورومانية وإسلامية أيضاً. ومثل هذا الاعتراف يُفترض أن يجعل تركيا تلقائياً عضواً فاعلاً في الاتحاد الأوروبي. عنى هذا أيضاً طرحاً معكوساً: بدلاً من التساؤل عن مدى قدرة تركيا الإسلامية على الاندماج بأوروبا المسيحية يصبح السؤال: هل المشروع الثقافي الحضاري الأوروبي تعددي حقاً وديمقراطي حقاً، بحيث يتمكن من استيعاب تركيا المسلمة في صفوفه؟

ان كلاً من تركيا
وإيران تبحثان
بنهم الآن عما
يمكن أن يكون
حلاً وسطاً بين
الإسلام والحدثة

أين تكمن أهمية هذا التوجُّه الأوزالي
؟ في كونه سباحة في عكس عكس
التيار. إذ طيلة العقود السبعة التي
تلت انتصار الأتاتورية بذلت النخبة
العلمانية الكمالية جهوداً مضنية
لإحلال إيديولوجيا الدولة- الأمة
القومية مكان إيديولوجيا الإسلام،
ولحق التراث الإسلامي باسم
الحدثة التغريبية. وهكذا، أدخل العمق الثقافي التاريخي
للأترك بزّمتة إلى السجن، وبات أي بحث عن الحاضر
والمستقبل يعني بالضرورة إدارة الظهر للمسجد ومكة
وعبور الدردنيل نحو بروكسل والتغريب الأوروبي. أما
بعد الانقلاب الأوزالي فقد عاد الحديث عن الإسلام
وعن إمكانية تلاقي العلمانية والإسلام وتقاطعهما في
نقطة ما .

لكن في السنوات القليلة الماضية تراكمت الدلائل على أن هذه هي الحقيقة. فأوروبا، في خضمّ بحثها عن لحمه ثقافية تجمع شتاتها وتحل مكان إيديولوجيا الدولة- الأمة التفتيتية والتقسيمية، وجدت في المسيحية حلاً جزئياً لهذه المعضلة. وحين يكون الأمر على هذا النحو تصبح تركيا بالضرورة، على رغم علمانيتها، هي "الآخر" الذي يمكن أن تُبنى على نقيضه الهوية الأوروبية. والهوية، كما هو معروف، لا تبنى إلا على الضد.³

هذا الاكتشاف كان مؤلماً للغاية لتركيا، التي كانت تعتقد أن الحدثة والعلمانية كانتا كافيتين لتمكينها من الاندماج في المشروع الأوروبي الكبير. لكن، وحين انتقلت أنقرة من مشاعر الأمل إلى محاولة بعث الأمل مجدداً، وجدت أنه لا مناص لديها من محاولة معالجة «العقبة المسيحية» التي ارتفعت في وجهها. وهنا حدث التطور الكبير: أيقنت تركيا العلمانية أنها تستطيع تحقيق هذه المعالجة عبر توكيد هويتها الحضارية الإسلامية بدل نفيها. وهذا بالتحديد هو مشروع الرئيس التركي الراحل توركوت أوزال.

فهو طرح، في كتابه المهم "تركيا في أوروبا، وأوروبا في تركيا" مفهوماً للإسلام يستند إلى تراثه التسامحي العظيم، وإنجازاته العربية العلمية الضخمة، كما إلى ميراثه التركي- العلماني، ثم طالب أوروبا بأن تعترف بأن هذا الإسلام لعب دوراً كبيراً في حضارتها الراهنة. وهذا عنى

3 - ثمة نص مشير لكارين أرمسترونغ حول الهوية الأوروبية والإسلام. قالت: نحن الآن في صيف العام 851 في مدينة قرطبة الإسلامية الباهرة في إسبانيا المسيحية. في ذلك العام، تحدث ظاهرة ستقيم قرطبة ولا تُقعدّها: 50 مسيحياً يتوجهون على دفعات إلى ساحة المدينة ويبدأون في شتم الإسلام. الهدف: إجبار المسؤولين المسلمين على شتمهم. هذه الأحداث الجسام في قرطبة كانت في الواقع رجع صدى للشهداء المسيحيين إبان الإمبراطورية الرومانية الذين ضُحوا هم أيضاً بأرواحهم من أجل القضية. لكن الفارق كان واضحاً بين المسيحيين الرومانيين والقرطبيين. فالأوائل كانوا يمارسون العنف الاستشهادي من أجل حفز العودة الثانية للمسيح. أما القرطبيون، فإنهم، كما كانوا يخلقون بعنفهم الانتحاري عدواً، كانوا في الوقت نفسه بأمس الحاجة إلى بلورة هوية جديدة.

K. ARMSTRONG, Holy War. The Crusades and their Impact on Today's World, Macmillan, London, 1988: pp. 33- 34

4 - Turgut Ozal, Turkey in Europe and Europe in Turkey, K. Rustem & Brother 1991

منذ سقوط الدولة العثمانية. صحيح أن تركيا وإيران لعبتا خلال الحقبة السابقة أدواراً مختلفة في الإقليم، إلا أن ذلك جرى مع إدارة ظهر كاملة لهذا العمق، وبدفع من الدول الكبرى المهيمنة (ولخدمتها) أساساً وليس كتوجه ثقافي- استراتيجي مستقل.

إن الملامح الرئيسة لتركيا الجديدة، ودورها الإقليمي المستجد، نجدها مفصلة بدقة شمولية كاملة على كل الصعد الثقافية- الفكرية القيمة، والاستراتيجية الواقعية، والمستقبلية، والدولية، لدى أحمد داوود أوغلو، كالتالي: في الجانب الثقافي- الفكري: تركيا تعيد بناء نفسها من جديد، ومن الممكن أنها تعيش أهم تحولاتها التاريخية، وتتشكل ضمن محيط دولي ربما يشهد هو أيضاً تحولاته التاريخية. وهي في هذا الإطار تقف أمام مفترق طرق مهم: ففي حال استطاعت تحقيق تكامل بين عمقها التاريخي والجغرافي، مع تخطيط استراتيجي حقيقي، ستتاح لها فرصة أكبر من أجل أن تتحول إلى قوة تستطيع تحقيق نقلة نوعية. ⁵ التكامل هنا يتعلق بإقليم الشرق الأوسط، الذي يعبر عن منطقة تملك تكاملاً استراتيجياً داخلياً وتتقاطع فيه خطوط جيوسياسية وجيوثقافية وجيواقتصادية عدة. ولأن تركيا هي الوريث التاريخي لآخر كيان جامع في هذا الإقليم فعليها اعتماد مقاربة استراتيجية تمكّنها من تجاوز المآزق الجيوثقافي والجيوسياسي والجيواقتصادي في المنطقة، ومن الإحاطة بالمنطقة بوصفها كلاً متكاملًا.

علاوة على ذلك، (يضيف داوود أوغلو) تحتم سلسلة التوترات، ذات الأساس العرقي المحتمل نشوبها في الشرق الأوسط، على تركيا التزام وضع يجعلها مركزاً لحل هذه التوترات على المدى الطويل، من خلال تصوّر

قد يقال هنا إن السياسيين الأتراك لم يكونوا ليتوجهوا إلى الإسلام مجدداً ليكتشفوا كنوزه الحضارية لولا بروز القسّمات المسيحية في الهوية الأوروبية، ولولا حاجتهم لإقامة جسور تاريخية وحضارية مع أوروبا. قد يكون هذا صحيحاً لكنه لا يغيّر من الأمر شيئاً. فالإسلام في تركيا إذا ما عاد حقاً إلى الساح بفعل صدمة العلمانية التركية بأوروبا فسيعود أصلاً وحتماً من موقع آخر لو أن أوروبا لم تضع العراقيل في وجه العضوية التركية. إذ حينذاك سيكون على أوروبا والنخبة العلمانية التركية معاً أن تجدا حلاً لنحو 70 مليون تركي يؤمنون بعمق بالإسلام، وأيضاً لجلالية تركية ضخمة في أوروبا (في ألمانيا وحدها مليوناً تركي) عادت بقضيتها وقضيضها خلال فترة الثمانينيات إلى حضان الانتماء الإسلامي.

وإذا ما عنى هذا شيئاً فإنه يعني أن البحث عن "خير الأمور الوسط" بين الإسلام والحداثة (كما بين الإيمان والفلسفة في عصر ابن سينا والفارابي وابن رشد) لا يزال له اليد العليا في قلب العرين التركي. وهذه مفارقة لا يوازها سوى توفيق إيران بين الدين والحداثة. وكلا هذين الحدثين تجربة يجب أن يأمل العالم بأسره نجاحها، لما قد توفّره له من مخارج محتملة من التمزقات الثقافية والفكرية والسايكولوجية الهائلة التي يعيشها الآن.

ثالثاً: العودة التركية للإقليم

هذه العودة التركية والإيرانية إلى العمق الثقافي- الحضاري الإسلامي في الداخل سرعان ما ترجمت نفسها في سياسات خارجية جديدة احتل فيها إقليم المشرق المتوسطي الأولوية في دوائر البلدين للمرة الأولى

5 - داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، الجزيرة للدراسات، 2001، ص 13

6 - المرجع نفسه، ص 487

جيوثقافي شامل، والابتعاد عن المواقف الانقسامية- الاستقطابية وتبنيها لدور مؤسس للسلم الإقليمي في المنطقة. فتركيا ليست كأى دولة قومية ظهرت على الساحة من خلال التطورات السياسية، بل هي نتاج حضارة حاكمة شكّلتها منظومة عالمية وميراث وأنظمة تاريخية استمرت قروناً عدة⁷. لقد شهد العالم الإسلامي (في حقبة أتاتورك) أكبر الأزمات في تاريخه، وعاش مرحلة من التراجع الملموس في كل المجالات⁸ بعد تصفية الهوية العثمانية السياسية ومؤسساتها. ثم إن تركيا كانت المجتمع الوحيد الذي شهد قطيعة تاريخية كاملة من ناحية الهوية والثقافة والمؤسسات التي يستند إليها النظام السياسي؛ قطيعة تعهدتها النخبة السياسية وأظهرت رغبتها في الالتحاق بحضارة الغرب بعد أن خسرت المواجهة معها، عبر منهج يتمثل بأن تكون «غربياً رغماً عن الغرب».

هذا عن الجانب الثقافي- الإيديولوجي، أما على الصعيد الاستراتيجي فيرى داوود أوغلو أن تركيا، وهي الدولة التي ظهرت على الأرضية التاريخية والجيوسياسية للدولة العثمانية والتي كان لها نصيب الأسد من ميراثها، لا تستطيع أن تقصر تخطيطها أو تفكيرها الدفاعي داخل حدودها القانونية وحسب (وكذلك إيران ومصر). ويفرض هذا الإرث التاريخي عليها ضرورة التدخل في أي وقت في قضايا متعددة خارج حدودها¹⁰.

ويضيف أن أحد التناقضات الأساسية الهامة لجيوسياسة الشرق الأوسط هو عدم الانسجام بين الجغرافيا السياسية التي تم تشكيلها بعد مرحلة الاستعمار، وبين الخطوط الجيوسياسية التي حددتها الجغرافيا الطبيعية. ويعدّ هذا التناقض أحد الأسباب الرئيسة للأزمات التي حدثت في المنطقة ولعدد من الخلافات الحدودية الجدية بين الدول المجاورة.¹¹ لقد خرج الشرق الأوسط عن البنية القطبية طويلة الأمد التي صنعتها الحرب الباردة، ولا يتوقع

هل المشروع الثقافي الحضاري الأوروبي تعددي حقاً وديمقراطي حقاً، بحيث يتمكّن من استيعاب تركيا المُسلّمة في صفوفه؟

من بنيته الحدودية التي تعكس التقاسم الاستعماري أن تعدنا بمستقبل مستقر، حيث ستعمل هذه البنية غير المتوازنة وغير المستقرة على أن تتوجّه بعض الدول إلى اتباع سياسات إقليمية مستندة إلى قفزات سريعة وانفرادية، كما حصل مع العراق (إبان عهد صدام حسين). ضمن هذا الوضع الجديد، يتوجّب على تركيا أن تعيد النظر في سياستها في الشرق الأوسط. لقد فقدت تركيا المنزلة الاستراتيجية الأكثر قوة في المنطقة في الربع الأول من القرن العشرين، وعاشت بعيدة عن المنطقة بشكل عام في ربيعها الثاني والثالث، وطوّرت علاقات متأرجحة بين صعود وهبوط مع دول المنطقة خلال الربع الأخير من

7- المرجع نفسه، ص 88

8- المرجع نفسه، ص

9- المرجع نفسه، ص 104

10- المرجع نفسه، ص 63

11- المرجع نفسه، ص 166

هذا المثلث تتقاطع فيه الطرق المائية للقارة الأفرو- أوراسية الأم مع الطرق البحرية الرئيس، وهو يعتبر أحد المقاييس الرئيسة التي تحتم علينا النظر إلى العوامل الدولية عند صياغة الخطط المعنية بالمنطقة.

رابعاً: شرطان للتحوّل التركي

هذه، عموماً، رؤية داوود أوغلو لدور تركيا راهناً في المنطقة، والتي تيمّم، كما هو واضح وجه تركيا مجدداً نحو الكعبة وليس بروكسل. بيد أن مثل هذه النقلة التاريخية الكبرى، عملياً، من اللاعثمانية الاتاتورية إلى العثمانية الجديدة التي ترتدي رداء القوة الناعمة والديمقراطية المتصالحة مع الإسلام، تتطلب أمرين متلازمين في آن: الأول، تحقيق وفاق حول صيغة الدولة والدور والهوية التركية في الداخل، ما يسهل بروز إجماع وطني داعم للسياسة الخارجية المقترحة. والثاني، قدرة تركيا على تحقيق توازن دقيق في علاقاتها الدولية، لتمكين استراتيجيتها الجديدة من الانطلاق. فهل هذان الأمران متوافران؟

على الصعيد الداخلي، لا أحد كان يتوقع، على رغم استقرار حزب العدالة والتنمية في الحكم منذ العام 2002 وتحويله تركيا إلى قوة اقتصادية دولية وقوة إقليمية فاعلة (المرتبة الاقتصادية 17 في العالم)، أن تجري هذه التحوّلات الكبرى بسلاسة أو من دون تمخّضات كبرى. وجاءت محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة التي جرت في 15 تموز/ يوليو العام 2016 لتشي بأن هذه التمخّضات ستكون حادة بالفعل. إذ على رغم الغموض

القرن نفسه، وهي اليوم مضطرة لأن تعيد تقييم علاقاتها مع المنطقة من جديد بشكل جذري¹².

كما أن شبكة العلاقات المتوترة التي نسجتها تركيا مع أوروبا بشكل خاص جعلت الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أمراً شبه مستحيل، ما جعل من مسألة تطوير استراتيجية شاملة حيال الشرق الأوسط أمراً لا بد منه¹³.

حين ينتقل داوود أوغلو إلى البعد المستقبلي يشدّد على

أن التكامل الإقليمي في الشرق الأوسط بات ضرورة ملحة، لكن من الواضح كل الوضوح برأيه أن «إسرائيل» أو القوى الكبرى ستعمل دوماً على الحيلولة دون تشكّل وفاق إقليمي واسع النطاق، والحفاظ على علاقات السلم أو الحرب مع كل طرف في المنطقة في استقلال عن بقية

الأطراف¹⁴ بعد أن أدى التقسيم الاستعماري للمنطقة عقب الحرب العالمية الأولى إلى تمزيق النسيج الإقليمي الجيوثقافي والجيوسياسي الذي تشكّل في ظل الحضارة الإسلامية.¹⁵ العاملان الجغرافي والتاريخي عنصران أساسيان في تحقيق التوازن لجيوسياسة الشرق الأوسط. ويتمثّل هذا التوازن في المثلث الاستراتيجي الحساس المكوّن من مصر وتركيا وإيران. ويمكن ملاحظة الأصول التاريخية لعامل التوازن الإقليمي منذ العلاقات الحيثية-الأشورية- المصرية، والعلاقات البيزنطية- السلجوقية- الفاطمية، والعلاقات العثمانية- الصفوية- المملوكية.

العاملان الجغرافي

والتاريخي عنصران

أساسيان في

تحقيق التوازن

لجيوسياسة

الشرق الأوسط

12 - المرجع نفسه، ص 168

13 - المرجع نفسه، ص 169

14 - المرجع نفسه، ص 373

15 - المرجع نفسه، ص 374

الذي أحاط بها كشفت المحاولة بشطحة قلم عن الترابط السببي العميق بين السياستين الداخلية والخارجية. ومع أن الاتهامات الرسمية وُجّهت إلى طرف محلي هو جماعة الداعية الإسلامي فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة، إلا أن قادة حزب العدالة والتنمية أبدوا شكوكاً عميقة بأن تكون واشنطن وراء الانقلاب، ربما لأنها غير راضية عن سياسات أنقرة الشرق أوسطية حيال "إسرائيل" والأكراد والمنطقة ككل، أو ربما أيضاً لأن أنصار غولن أكثر دعماً لتوجهات حلف شمال الأطلسي و"إسرائيل".

كتب أ. قدير يلرديم، الباحث التركي في معهد بايكر للسياسة العامة في جامعة راييس: "بتنا نعلم الآن أن معظم جنرالات الجيش التركي الذين جرى تسريحهم كانوا موالين لحلف الأطلسي. وقد اشتكى الجنرالات الأميركيون من تسريحهم. ومنتظر الآن أن يحدث تحوّل في "الثقافة الاستراتيجية" للمؤسسة العسكرية التركية، يقوم به جنرالات جدد مقرّبون من "المواقف الأوراسية والمؤيدة لعدم الانحياز"¹⁶

هذا الارتباط العميق بين التحولات الداخلية والسياسات الخارجية، وكذلك (إذا ما صحّت شكوك القيادة التركية بدور واشنطن بالانقلاب) التأثير الكبير المتواصل للخارج الأميركي على الداخل التركي، تطرّق إليهما باستفاضة أحمد داوود أوغلو حين توقع بروز تناقض بين علاقات تركيا الأطلسية وبين توجهاتها الإقليمية:

«المشكلات الأساسية التي ستواجهها تركيا في خضمّ رسمها لتوجهاتها المشرقية الجديدة تتعلق أساساً بالقدرة

على الموازنة بين خياراتها وسياساتها الإقليمية الجديدة وبين المهمات العالمية لحلف شمال الأطلسي وتوجهاته في النظام العالمي. ستكون عملية التكيف هذه بالغة الحساسية، بحيث يصعب من خلالها تحقيق نوع من التوازن المنطقي. فتركيا معرّضة إلى الاغتراب عن المنطقة الجغرافية التي تقع فيها، من جهة، كما قد تتوتر علاقاتها مع حلف الأطلسي، من جهة أخرى. بكلمات أوضح: يمكن للحسابات الإقليمية التي لها علاقة بحلف الأطلسي أن تفتح تركيا على باب التغرّب عن المنطقة

تركيا معرّضة

إلى الاغتراب

عن المنطقة

الجغرافية التي

تقع فيها

إذا ما قامت هي بدور فاعل في العمليات التي تتم باسم الحلف في النطاق الإقليمي. أما إذا أخذت تركيا الحسابات الإقليمية كأولوية لسياستها فيمكن أن يؤثر ذلك على علاقاتها الاستراتيجية بالحلف ويسبب لها ضغوطاً جديدة».

ويبدو، على الأرجح، أن المحاولة الانقلابية جاءت كحصيلة لهذا التوتر الكامن بين التزامات تركيا إزاء حلف الأطلسي وبين توجهاتها الجديدة الذاتية في المشرق المتوسطي، خاصة موقفها المعارض لـ«إسرائيل». وهذه المسألة ستبقى محور التطورات في بلاد العثمانيين إلى أن يطرأ أحد أمرين: إما تغير النظام الدولي على إيقاع التحولات الرأسمالية الكبرى الجديدة بخطى أسرع مما هي عليه الآن، الأمر الذي سيسهل إلى حد كبير ولادة الاستراتيجية الأوراسية التركية الجديدة، أو يتبلور إجماع وطني في تركيا حول ممارسة عملية توازنات جديدة تكون فيها تركيا «أقل أطلسية»، أو على الأقل ترفض أن تكون

الأثاتوركية ترسم صورة لأمة تركية متجانسة، ومجتمع منضبط، واقتصاد تحت الرقابة، وسلطة استبدادية، وهي كانت الغطاء الإيديولوجي لكل الانقلابات العسكرية التي بدأت منذ العام 1960، ولكل عمليات القمع التي نفذتها الدولة ضد مختلف العرقيات، وعلى رأسهم بالطبع الأكراد (الذين أطلق عليهم اسم "أترك الجبال")، تحت غطاء القومية التركية و"حق" الدولة في "تشكيل" الشعب.

الدستور الجديد الذي وضعه حزب العدالة والتنمية وأقره البرلمان مؤخراً، لا يريد إقصاء الإيديولوجيا الكمالية العلمانية كلياً (كما أشرنا أعلاه)، بل يريد فقط كسر احتكارها للسلطة واعتبارها واحدة من إيديولوجيات أخرى. وهو يعترف بالتعددية الإثنية ويحترم العلمانية، لكنه يعيد تعريفها كي لا تتحول إلى إيديولوجيا يتم فرضها بالقوة على المجتمع، ويستند إلى إقامة ديمقراطية ليبرالية تستطيع وحدها حل أزمة الكمالية كنموذج سياسي استبدادي.

الدستور الجديد يرفض المادة 66 من الدستور السابق حول الأمة التركية المتجانسة والمواطنة، لأنها، برأيه، لا تعكس الواقع الاجتماعي الحقيقي للبلاد. فهذه المادة تنص على أن "كل من ينتمي إلى الدولة التركية من خلال المواطنة فهو تركي". وبالتالي، ليس ثمة مجال للإفصاح عن وجود عنصر غير الأتراك في تركيا. لكن أنصار الدستور الجديد يشددون على أنه، على الرغم من التاريخ الطويل من القمع والحرمان، لا تزال الهوية الكردية تنبض بالحياة، وتحصل الحركة السياسية الكردية على أكثر من 2,5 مليون صوت¹⁷.. يقول إحسان داغي:

مجرد أداة غربية في مثلث المشرق-البلقان-آسيا الوسطى، وأكثر استقلالية نسبية في ممارسة عثمانيتها الجديدة.

وهذه بالتأكيد لن تكون مهمة سهلة البتة، وقد تعرّض خلالها بلاد الأناضول إلى خضات قد لا تقلّ عنفاً عن المحاولة الانقلابية التي أدت إلى حدوث شقاق كبير داخل الطرفين الرئيسيين في التيار

ليس من الواضح الإسلامي التركي، بعد تحالف مديد

بينها منذ العام 2002 وحتى العام 2013

بعد هل ستتم حين بدأت جماعة غولن حملاتها ضد

تسوية تاريخية قادة حزب العدالة والتنمية، خاصة حين

نضع في الاعتبار الاستخدام الأميركي

الكثيف منذ غزو العراق في العام 2003

لـ"الورقة الكردية". وهو شقاق سينضم

إلى المجابهة المتصلة التي يخوضها حزب

العدالة والتنمية مع التيار الأتاتوركي، والتي تتمحور

مفاصلها الرئيس حول مسألة الدستور.

فكما هو معروف، كان الجدل في العام 2016 لا يزال

محتدماً بقوة في تركيا حول وضع دستور جديد يحل

مكان دستور 1982 الذي صيغ في ظل حكم عسكري

كمالي وعُدّل 17 مرة، والذي نصّ على أنه "لا يجوز

حماية أي فكر أو عمل يتعارض مع القومية الأتاتوركية

أو إصلاحات ومبادئ أتاتورك. كما أن المادة الثانية

منه، وهي إحدى المواد الثلاث التي يحظر دستور 1982

تعديلها، تصف الجمهورية التركية بأنها "موالية لقومية

أتاتورك"، فيما تمنح المادة 58 الدولة مهمة تربية و تثقيف

الشباب على الفكر الكمالي.

خامساً: مآزق مشروع التكامل

في ربيع العام 2013، أدلى مرشد الثورة الإسلامية آية الله السيد علي خامنئي بخطاب أمام مؤتمر لرجال الدين المسلمين قال فيه:

”اليوم ما يحدث أمام أعيننا مباشرة، ولا يمكن أن ينكره أي إنسان ذكي ومطلع، يدلّ على أن عالم الإسلام خرج من التهميش في المعادلات السياسية والاجتماعية في العالم، ووجد مكاناً بارزاً في مركز الأحداث الدولية، وأنه يطرح مقاربات جديدة حول الحياة، والسياسات، والحوكمة، والتطورات الاجتماعية“.

وشدّد المرشد على أن يقظة الوعي الإسلامي تُمهّد الطريق أمام ثورة دينية عالمية ستهمز في النهاية نفوذ

وحده التكامل
الاستراتيجي بين
الأترك والعرب
والإيرانيين
والأكراد، قادر
على وضع الحضارة
الإسلامية على
خريطة النظام
الدولي

الولايات المتحدة وحلفائها
وستضع حداً لثلاثة قرون من
التفوق الغربي. وبالتالي، لا يجب أن
يكون الهدف النهائي أقل من خلق
حضارة إسلامية باهرة تحققها كل
أطراف الأمة الإسلامية التي تتخذ
شكل مختلف الدول والبلدان. هذا
الطموح الإسلامي العالمي المُستند
إلى ركائز النفوذ الإقليمي الجديد
سبق حتى سقوط الخصم الرئيس
للجمهورية الإسلامية الإيرانية:
نظام صدام حسين. وهذا ما تحدث

عنه باستفاضة عبد الحليم خدام، الذي كان مسؤولاً عن الملف الإيراني في عهد الرئيس حافظ الأسد. ففي كتابه الوثائقي ”التحالف السوري- الإيراني والمنطقة“، أورد

«من المستحيل عملياً بناء دولة جديدة أو حتى المحافظة على دولة إديولوجية، في ظل التعقيدات المعاصرة للاقتصاد العالمي، والشبكات الاجتماعية، والعلاقات السياسية. «تركيا الجديدة» لا تنسجم مع الرداء الكمالي سواء كان ليّناً أو صلباً، حديثاً أو تقليدياً. يجب أن يؤخذ بالاعتبار عند صياغة الدستور الجديد المستوى الذي حققته تركيا في السياسات الديمقراطية، والاقتصاد القوي، والمجتمع المنفتح.. واندماجها في الاقتصاد العالمي».

كما ذكرنا آنفاً، كان الجدل محتدماً طيلة العام 2016 وبداية 2017 حول مسألة «تركيا الجديدة» والدستور الجديد، وليس من الواضح بعد هل ستتم تسوية تاريخية ما بين التيارين الأتاتوركي والإسلامي. لكن هنا شيء يبدو مؤكداً: وهو أن مثل هذه التسوية، أو الحل الوسط، قد تكون أسهل منالاً إذا ما تبلور أولاً في الداخل التركي إجماع حول السياسة الخارجية الجديدة (نحو المشرق والشرق الآسيوي)، وأكثر صعوبة، لا بل أكثر استحالة إذا نشب انقسام مجتمعي حولها. والسبب هو التطابق الكامل والمصيري بين شكل ومستقبل الدولة التركية في الداخل وبين دورها الخارجي، تماماً كما كان إبان الدولة العثمانية التي سمحت لها تعدديتها الثقافية والإثنية بممارسة سياسة خارجية طموحة تحطت كل إمكانات الإمبراطوريات الأخرى، حين غطت مناطق شاسعة من القارة الأم الأفر- أوراسية برمتها؛ وتاماً كما حدث مع الأتاتورية حين حوّلت إديولوجيتها العرقية الداخلية المغلقة تركيا إلى مجرد دولة عادية تحتنق داخل حدودها القانونية المناقضة لآفاقها التاريخية الثقافية- الاستراتيجية و«ضائعة وممزقة حضارياً» (على حد تعبير هانتينغتون) في العالم.

ورفع الموانع الجمركية والتجارية، والتكامل الصناعي والسياحي¹⁹.

بيد أن هذا المشروع تعثر، كما تعثر معه المشروع التركي الجديد، غداة اندلاع انتفاضات الربيع العربي، وغرق الطرفان في لجج صراعات إقليمية عنيفة ومستنزفة. وهذه المحصلة يجب أن تكون تذكرة قوية لمن يريد أن يتذكر: لن تستطيع أي دولة إقليمية منفردة في المثلث الذهبي الاستراتيجي، مهما بلغت من قوة اقتصادية-عسكرية ونفوذ سياسي-إيديولوجي، أن تفرض نفسها كطرف فاعل في النظام العالمي. وحده التكامل الاستراتيجي بين العناصر الكبرى الأربعة في الإقليم، الأتراك والعرب والإيرانيين والأكراد، قادر على وضع الحضارة الإسلامية على خريطة النظام الدولي؛ تماماً كما أن أي دولة إقليمية أو حتى كبرى في العالم لم يعد في وسعها أن تكون خارج الأسواق الكبيرة التي يتطلبها ويفرضها عصر العولمة والثورات التكنولوجية المترافقة معه.

سمّ هذا التكامل ما شئت، كونفدرالية، أو رابطة، أو تجمع ألخ...، لكن الحصيلة ستكون واحدة: تبلور قوة دولية كبرى جديدة، قادرة على وضع الحضارة الإسلامية مجدداً على خريطة نظام عالمي جديد يستعد الآن للولادة، جنباً إلى جنب مع الحضارات الكونفوشيوسية والبوذية والهندوكية، علاوة عن الغربية. فالنظام العالمي الجديد لن يكون بأي حال مجرد تنظيم اقتصادي وحصص تجارية دولية، بل هو إما أن يكون نظاماً حضارياً عالمياً يتكون من كل الحضارات الرئيسة على كوكب الأرض، وعلى قدم المساواة، أو لا يكون.

خدام النقاط المحورية التالية حول المشروع الإقليمي-الدولي الإيراني¹⁸:

- إيران جادة في تحقيق مشروعها الإقليمي الممتد من أفغانستان إلى لبنان، لكنها لن تلجأ إلى القوة العسكرية لفرضه بل ستقتنص الفرص.

- الأهداف الكبرى لإيران بناء دولة كبرى قوية وقادرة على حماية مصالح وأهداف الجمهورية الإسلامية وقيادة شعوب المنطقة. ومثل هذه الأهداف أوسع من الحدود الوطنية لإيران، لأنها تمتد إلى العالم الإسلامي بهدف تغييره وتحرير المسلمين من موروثات الاستعمار.

- في العام 1990 انفقت إيران وسورية على إقامة نظام أمن إقليمي بمشاركة بلدان المنطقة، بوصفه أنجع وأفضل الحلول لتوفير الأمن والاستقرار لدولها وشعوبها

- وفي العام 2003، قبيل الغزو الأميركي للعراق بفترة قصيرة، قال الرئيس خاتمي إن تركيا ستتضرر مثلنا حين تنشب الحرب، ونحن قادرون على إقامة قوة إقليمية في المنطقة تتكوّن من تركيا وإيران وسورية.

قبيل العام 2011، كان المشروع الإقليمي الإيراني يسير بخطى متسارعة إلى الأمام على كل الجبهات. استناداً إلى ما أطلق عليه اسم "التفاهم الإقليمي الاستراتيجي" بين إيران والعراق وسورية ولبنان(على أن ينضم إليه لاحقاً الأردن). هذا المحور كان سيتمكن، برأي أنصار طهران، من رسم كل سياسات المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة. لا بل بدأ العمل بالفعل في هذا الاتجاه: من مشاريع ربط السكك الحديدية وشبكات الطرق،

18 - عبد الحليم خدام: التحالف السوري- الإيراني والمنطقة. دار الشروق، 2010، ص. 5، 7، 11

الخاتمة:

في 646 صفحة؛ إحدى القوى الإقليمية التي يجب أن يكون لها دور مُشارك في بناء النظام الإقليمي الجديد في المنطقة. وحين تطرق إليها كان ذلك في إطار التركيز على أنها ليست دولة قومية كباقي أمم المشرق، بل تستند إلى هوية تشكّلت من محصّلة غريبة لعقيدة شعب الله المختار وتاريخ المجتمعات اليهودية في العالم. وهذه المحصّلة خلقت تناقضات لا توافق بينها. فاليهود يرون أنفسهم مجموعة عرقية مُنفردة ومُختارة اختصّت بإدارة العالم، وفي الوقت نفسه يشعرون بالدونية بسبب ما تعرضوا له خلال 2500 سنة من احتقار ونبذ.

والحل، برأي داوود أوغلو، لهذه المشكلة التاريخية اليهودية لا يكون في مجرد مراجعة الاستراتيجية الإسرائيلية وتنقيحها، بل في "إجراء إصلاح جاد للذهنية اليهودية نفسها، الممزقة بين المحلية والعالمية".²⁰ ولا ينسى داوود أوغلو أن يوجّه نقداً حاداً للغاية لمراحل التحالف الاستراتيجي التركي- الإسرائيلي، ويعتبر أنه أساء إساءة بالغة لدور تركيا وتاريخها وتراثها، بل لموقعها في المشرق وآسيا وإفريقيا وفي كل دول العالم الثالث.

الملاحظة الثالثة، أن أوغلو ركّز، عن حق، على الدور الكبير الذي لعبته الدولة العثمانية في حماية مناطق الحضارة الإسلامية (بما في ذلك إيران، كحصيلة موضوعية لكون هذه الدولة لعبت دور الحاجز مع الغرب) من الاختراقات الاستعمارية والإمبريالية. لكنه

بعد استعراض جوانب من التمخّضات التركية الراهنة، ثمة خلاصة وملاحظات أربع:

الأولى، إن التمخّضات الراهنة في تركيا أعادت البلاد بشطحة قلم واحدة إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، حين كان النقاش الداخلي محتمداً بين التيارات العثمانية والإسلامية والقومية الطورانية والليبرالية، والتي توهم التيار الأتاتوركي أنه حسمها أو قطع دابرها حين فرض إديولوجية اللون الواحد التغريبي لـ "جعل الأتراك غربيين رغماً عنهم وعن الغرب".

هذه العودة تشكّل وصلاً لما انقطع في التاريخ التركي. وبالتالي فإن التغيرات والتمخّضات الراهنة ليست سحابة صيف عابرة قد تزول في حال خسر حزب العدالة والتنمية السلطة، بل هي جاءت لتبقى مع هذا الحزب أو من دونه، من جهة لأن غالبية الشعب التركي تريد ذلك (استطلاعات العام 2015 أشارت إلى أن 70 في المئة من المواطنين يريدون دستوراً جديداً)، ومن جهة أخرى لأن الزلازل الإقليمية الكبرى في المشرق تحتم بلورة سياسيتين خارجية وداخلية خارج إطار التجربة الكمالية الانعزالية. تركيا عادت إلى المنطقة وانقضى الأمر ولن يكون هناك بعد الآن نظام أو ترتيبات إقليمية من دونها.

الملاحظة الثانية، وهي قد تكون مذهلة، أن أحمد داوود أوغلو لم يعتبر "إسرائيل" مرة واحدة، في مجلده الضخم "العمق الاستراتيجي" المذكور آنفاً والذي يقع (بالعربية)

19 - أنيس النقاش: الكونفيدرالية المشرقية، مكتبة بيسان للتوزيع والنشر، 2015، ص 48

20 - أوغلو، مرجع سابق، ص. 424-406

العربي) بأنها تعترف بوجود "أعماق استراتيجية" لهم تقف على قدم المساواة مع العمق الاستراتيجي التركي. التحولات الكبرى في تركيا وإيران خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ومعها الانقلابات الهائلة في العالم التي نقلت مركز الثقل العالمي من أوروبا إلى آسيا- حوض الباسيفيك، خلقت الأمل الكبير بإمكان تحويل حلم نهضة الحضارة الإسلامية مجدداً إلى حقيقة. لكن، إذا ما واصلت العناصر الأربعة في مشرق هذه الحضارة، العرب والأترک والإيرانيون والأكراد، الركض وراء مصالحهم الأنانية والخاصة فسينقلب هذا الحلم إلى كابوس مُقيم: سينقلب إلى حرب الثلاثين عاماً المدمرة، كما ألمعنا أعلاه، على نمط أوروبا القرن السابع عشر، أو حتى إلى حروب المئة عام، كما يأمل هانتينغتون الغرب.

في الوقت نفسه لم يتوقف لحظة أمام السلبيات التي اعترت هذه الدولة، من نزعة الاستبداد إلى التردد في تحقيق الإصلاحات. والسبب على الأرجح أن داوود أوغلو ربما كان يعتبر أن طبيعة "العثمانية الجديدة" الليبرالية والديمقراطية تعتبر، ضمناً، رداً ذاتياً وموضوعياً على سلبيات ونواقص الدولة العثمانية القديمة. وربما أيضاً لأنه كان منهمكاً في إعادة تلميع المشروع العثماني كأولوية توضع في خدمة الاستراتيجية الجديدة.

لكن، مع ذلك، كان ثمة ضرورة قصوى للقيام بجولة نقدية واسعة لتجربة الدولة العثمانية، على الأقل للاستفادة من دروسها الضخمة، وأولاً وأساساً لتطمين أخواتها وشريكاتها في المشروع الإقليمي الإسلامي الجديد(خاصة إيران ومصر والسعودية ودول المغرب